

مؤشر مدراء المشتريات PMI™ لمصر التابع لمجموعة S&P Global

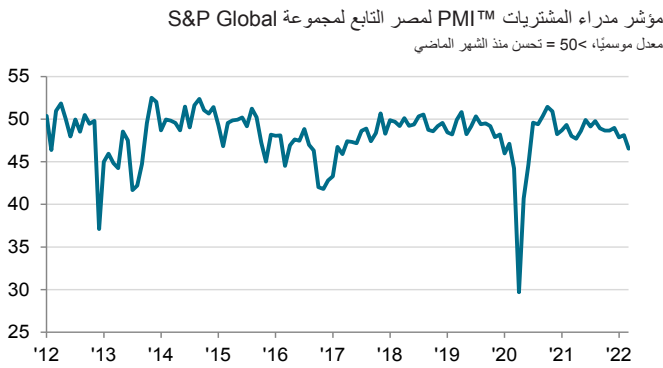
مؤشر PMI المصري يتراجع إلى أدنى مستوى في 21 شهراً خلال مارس

النتائج الأساسية:

انخفاض النشاط والطلبات الجديدة بشكل حاد مع تراجع الطلب

الحرب في أوكرانيا وانخفاض قيمة الجنيه يؤديان إلى ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج

ثقة الشركات تنخفض إلى مستوى قياسي وسط مخاوف من التضخم



المصادر: S&P Global
تم جمع البيانات خلال الفترة من 11 إلى 23 مارس 2022.

تعليق

صرّح ديفد أوين، الباحث الاقتصادي بشركة S&P Global، قائلاً:

"من الواضح أن الاقتصاد غير المنتج للنفط قد تضرر من آثار الحرب الروسية الأوكرانية خلال شهر مارس، حيث تشهد كثير من الشركات قيام العملاء بسحب الطلبات الجديدة في ظل ارتفاع الأسعار وحالة عدم اليقين الاقتصادي. وسارت مستويات الإنتاج على نفس النهج حيث شهدت أكبر انخفاض منذ شهر يونيو 2020 أثناء أول إغلاق عالمي بسبب كوفيد-19.

"كان الانكماش أوضح ما يكون في القطاعات الصناعية مثل التصنيع والبناء، حيث كانت الشركات والعملاء أكثر تأثراً بارتفاع أسعار الطاقة والمواد بسبب الحرب. تضررت شركات الجملة والتجزئة أيضاً بسبب الزيادة الحادة في أسعار المواد الغذائية، وخاصة المواد التي تتعرض فيها مصر بشكل خاص لاضطراب الواردات - على سبيل المثال: نعد مصر أكبر مستورد عالمي للقمح من كل من روسيا وأوكرانيا.

"في حين أن تخفيض قيمة الجنيه المصري بنسبة 14% في 21 شهر مارس قد يوفر بعض الدعم على المدى القصير للاقتصاد، فمن المرجح أيضاً أن يؤدي إلى تسريع ضغوط التكلفة. وقد شهدت بعض الشركات بالفعل ارتفاعاً في أسعار الاستيراد مما قد يقيد الإنتاج ويفرض زيادة أكبر في أسعار البيع".

عانى الاقتصاد المصري غير المنتج للنفط من تراجع قوي في ظروف الأعمال في شهر مارس، حيث أدت زيادة الضغوط التضخمية على الطاقة والغذاء والمواد الخام بسبب الحرب الروسية الأوكرانية إلى انخفاض حاد في الإنتاج والطلبات الجديدة. في الوقت نفسه، خفضت الشركات مشترياتهما من مستلزمات الإنتاج بأسرع وتيرة منذ ما يقرب من عامين، في حين انخفضت أعداد العمالة للشهر الخامس على التوالي.

وعلى الرغم من زيادة أعباء التكلفة، فإن ضعف مستويات الطلب أدى إلى أن نسبة صغيرة فقط من الشركات رفعت أسعار مبيعاتها. علاوة على ذلك، أدت المخاوف بشأن التضخم والطلب خلال العام المقبل إلى أضعف توقعات للنشاط المستقبلي في تاريخ السلسلة.

سجل مؤشر مدراء المشتريات الرئيسي (PMI™) في مصر التابع لشركة S&P Global - بعد تعديله نتيجة العوامل الموسمية - وهو مؤشر مركب تم إعداده ليقدم نظرة عامة دقيقة على ظروف التشغيل في اقتصاد القطاع الخاص غير المنتج للنفط - تراجعاً من 48.1 نقطة في شهر فبراير إلى 46.5 نقطة في شهر مارس. وأشارت القراءة الأخيرة إلى تراجع قوي في أحوال الاقتصاد غير المنتج للنفط كان الأكبر منذ شهر يونيو 2020.

أظهرت بيانات المكونات الفرعية لمؤشر مدراء المشتريات أن الشركات المصرية غير المنتجة للنفط عانت من أسوأ انخفاضات في الإنتاج والطلبات الجديدة ومخزونات المشتريات منذ الموجة الأولى من جائحة كوفيد-19 خلال شهر مارس. وأشار أعضاء اللجنة إلى أن هذا غالباً ما ينبع من الانخفاض في طلب العملاء والذي كان مدفوعاً بدوره بعامل مشترك آخر - الأسعار.

تصاعدت الضغوط التضخمية في عدد من القطاعات الرئيسية، بما في ذلك الطاقة والغذاء والوقود والمواد الخام، حيث ذكرت الشركات أن الحرب الروسية الأوكرانية ضاعفت المخاوف بشأن الإمداد العالمي. وأضافت بعض الشركات أن تكاليف الاستيراد ارتفعت بسبب انخفاض قيمة الجنيه المصري. ونتيجة لذلك ارتفعت أسعار المشتريات بوتيرة حادة كانت أسرع بكثير من مستوى شهر فبراير الأدنى في سبعة أشهر، إلا أنها ظلت أقل من المستويات المرتفعة المسجلة مؤخراً حيث استمر انحسار مخاوف سلسلة الإمداد المرتبطة بالوباء.

استجابت الشركات المصرية لارتفاع الأسعار وانخفاض الطلب بتقليص نشاطها الشرائي بشدة بنهاية الربع الأول. وأفاد أكثر من ثلث الشركات المشاركة في الدراسة بانخفاض في شراء مستلزمات الإنتاج، وهو ما يمثل أكبر انخفاض في إجمالي

المشتريات منذ ما يقرب من عامين. وبالتالي، انخفضت المخزونات إلى أقصى حد منذ شهر مايو 2020.

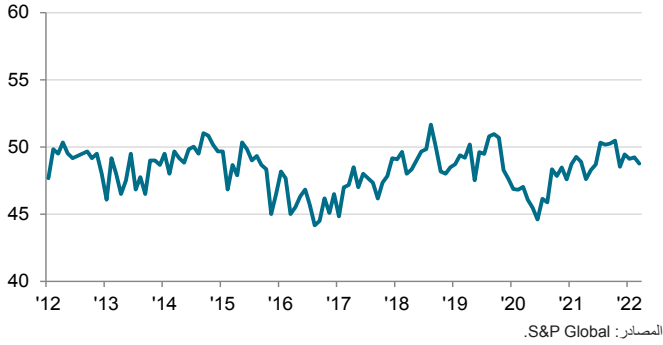
في المقابل، كانت تعديلات الأسعار محدودة للغاية حيث أشارت البيانات الأخيرة إلى زيادة متواضعة في أسعار البيع. وفي حين أن 23% من الشركات شهدت ارتفاعاً في إجمالي تكاليف مستلزمات الإنتاج، إلا أن 6% فقط عوّضت ذلك عن طريق زيادة الرسوم على العملاء، مما يوضح أن ضعف المبيعات قد أعاق جزئياً الجهود المبذولة لحماية هوامش الربح.

وأدت المخاوف بشأن التضخم والحرب الروسية الأوكرانية إلى تراجع الآمال في نمو الإنتاج في المستقبل إلى حد كبير في شهر مارس. في الواقع، تراجعت توقعات النشاط في العام المقبل إلى أدنى مستوى لها منذ بدأت هذه السلسلة في شهر أبريل 2012.

ومع انخفاض المبيعات وتراجع الثقة، خفضت الشركات المصرية أعداد الموظفين للشهر الخامس على التوالي خلال شهر مارس. وكان معدل التخفيض هو الأسرع منذ شهر نوفمبر الماضي، ولكنه كان متواضعاً على الرغم من ذلك، وبالإضافة إلى الزيادة الإجمالية في طول مواعيد التسليم، تمكنت الشركات من تقليل الأعمال المتركمة للشهر الثاني على التوالي.

مؤشر التوظيف

معدل موسميًا، < 50 = نمو منذ الشهر الماضي



المصادر: S&P Global.

الاتصال

ديفيد أوين
خبير اقتصادي
S&P Global
هاتف: +44 1491 461 002
david.owen@spglobal.com

جوانا فيكرز
اتصالات الشركات
S&P Global
هاتف: +44 2072 602 234
joanna.vickers@spglobal.com

إذا كنت تفضل عدم تلقي بيانات صحفية من مجموعة S&P Global، فيرجى مراسلة katherine.smith@spglobal.com. لقراءة سياسة الخصوصية، انقر هنا.

المنهجية

يتم إعداد مؤشر PMI™ لمصر التابع لمجموعة S&P Global من قبل مجموعة S&P Global من خلال الاستعانة بالردود على الاستبيانات المرسلة إلى مدراء المشتريات في هيئة تضم حوالي 400 شركة من شركات القطاع الخاص. والهيئة مقسمة حسب الحجم التفصيلي للقطاعات وحجم القوى العاملة بالشركات، وبناءً على المساهمات في إجمالي الناتج المحلي. تشمل القطاعات التي تشملها الدراسة: التصنيع والبناء وتجارة الجملة والتجزئة والخدمات. جُمعت بيانات الدراسة للمرة الأولى في أبريل 2011.

يتم جمع الردود على الاستبيان في النصف الثاني من كل شهر ويشير إلى اتجاه التغيير مقارنة بالشهر السابق. يتم حساب مؤشر انتشار لكل متغير من متغيرات الاستبيان. المؤشر هو مجموع النسبة المئوية للاستجابات "الأعلى" ونصف النسبة المئوية من الردود "غير المتغيرة". تتراوح المؤشرات بين 0 و 100، حيث القراءة الأعلى من 50 تشير إلى زيادة إجمالية مقارنة بالشهر السابق، وتشير القراءة الأقل من 50 إلى انخفاض عام. بعد ذلك يتم تعديل المؤشرات موسميًا.

القراءة الرئيسية هي مؤشر مدراء المشتريات (PMI). مؤشر PMI هو متوسط المؤشرات الخمسة التالية: الطلبات الجديدة (30%)، الإنتاج (25%)، التوظيف (20%)، مواعيد تسليم الموردين (15%)، ومخزون المشتريات (10%). عند حساب مؤشر PMI يتم عكس مؤشر مواعيد تسليم الموردين بحيث يتحرك في اتجاه معاكس للمؤشرات الأخرى.

لا يتم مراجعة بيانات الدراسة الأساسية بعد النشر، لكن قد تتم مراجعة العوامل الموسمية من وقت لآخر حسبما يتناسب، وهذا يؤثر على سلسلة البيانات المعدلة موسميًا.

لمزيد من المعلومات عن منهجية دراسة مؤشر PMI، يُرجى الاتصال بـ economics@ihsmarkit.com.

نبذة عن S&P Global

S&P Global (رمزها في بورصة نيويورك: SPGI) تقدم S&P Global معلومات هامة وأساسية. نقدم للحكومات والشركات والأفراد البيانات الصحيحة والخبرات والتكنولوجيا حتى يتمكنوا من اتخاذ القرارات عن قناعة. ومن خلال مساعدة عملائنا على تقييم الاستثمارات الجديدة وتوجيههم في مجالات البيئة والمجتمع والحوكمة وانتقال الطاقة عبر سلاسل التوريد، نفتح فرصًا جديدة ونغلب على التحديات ونسرع من تقدم العالم إلى الأمام.

تسعى العديد من المؤسسات الرائدة عالميًا للحصول على خدماتنا في توفير التصنيفات الائتمانية والمعايير والتحليلات وحلول سير العمل في أسواق رأس المال والبلع والسيارات على مستوى العالم. ومع كل عرض من عروضنا، نساعد المؤسسات الرائدة في العالم على التخطيط اليوم من أجل الغد. www.spglobal.com

نبذة عن مؤشرات مدراء المشتريات (PMI)

تغطي دراسات مؤشرات مدراء المشتريات (PMI™) الآن أكثر من 40 دولة ومنطقة رئيسية بما في ذلك منطقة اليورو "Eurozone". وقد أصبحت مؤشرات مدراء المشتريات (PMI®) أكثر الدراسات متابعة في العالم، كما أنها المفضلة لدى البنوك المركزية، والأسواق المالية، وصانعي القرار في مجالات الأعمال وذلك لقدرتها على تقديم مؤشرات شهرية حديثة ودقيقة ومميزة للأنماط الاقتصادية. ihsmarkit.com/products/pmi.html

إخلاء المسؤولية

تُؤثر ملكية أو ترخيص حقوق الملكية الفكرية للبيانات الواردة هنا لشركة S&P Global و/أو الشركات التابعة لها، ولا يسمح بأي استخدام غير مصرح، يتضمن على سبيل المثال لا الحصر، النسخ، أو التوزيع، أو النشر، أو نقل البيانات بأي وسيلة كانت دون موافقة مسبقة من S&P Global. ولا تتحمل مجموعة S&P Global أية مسؤولية، أو التزام حيال المحتوى أو المعلومات («البيانات») الواردة في هذا التقرير، أو أي أخطاء، أو حالات عدم الدقة، أو حالات الحذف، أو تأخير البيانات، أو عن أي إجراء يتخذ على أساس هذا التقرير. ولا تتحمل S&P Global أي مسؤولية في أي حال من الأحوال عن الأضرار الخاصة، أو العارضة، أو التبعية التي تنتج عن استخدام البيانات الواردة في التقرير. يُعتبر Index Managers' Purchasing™ و (PMI®) إما أن تكون علامات تجارية مسجلة باسم Markit Economics Limited أو حاصلة على ترخيص بها و/أو الشركات التابعة لها.

PMI™

by S&P Global